



ECSS

المركز المصري  
للفكر والدراسات الاستراتيجية  
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

# مقاربة الصين للسلام في أوكرانيا الدوافع والتوقعات

د. هدير سعيد

باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

بالتزامن مع الذكرى السنوية الأولى لإندلاع الحرب الروسية الأوكرانية ، نشرت الحكومة الصينية في 24 من فبراير الماضي مقترحًا للسلام بعنوان «موقف الصين بشأن التسوية السياسية لأزمة أوكرانيا»، وذلك بعد التزامها طوال سنة الحرب موقفًا يؤيد روسيا بحذر ، ولا ينخرط في عداوة مع أوكرانيا ، وهو ما يثير بدوره عدة تساؤلات حول دوافع هذا المقترح الصيني الإستباقي الجديد للسلام ودلالاته ، وردود الأفعال الخاصة به ، وأخيرا محاولة استشراف المسارات المحتملة للموقف الصيني من الأزمة الأوكرانية بعد الخطة المقترحة.

يسعى "المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية" إلى تقديم الرؤى والبدايل المختلفة بشأن القضايا والتحويلات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًا بالقضايا والتحويلات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية



ecss.com.eg

①②③④/ecsstudies

## دوافع مختلفة

يمكن قراءة هذا المقترح الصيني ضمن عدة دوافع رئيسية أهمها رغبة الصين في منع روسيا - الشريك الرئيسي والمفضل في مواجهة ما تعتبره بكين هيمنة أمريكية - من المعاناة من هزيمة كارثية ، وبالتالي مساعدتها في إيجاد طريقة آمنة للخروج من الصراع ، فالصين ليس من مصلحتها تفتيت روسيا أو إستنزافها في حرب طويلة المدى . وعليه كان لابد من التحرك من خلال حلحلة الأزمة سياسيًا، حيث لا منتصر ولا منهزم، وتتمثل الخطوة الصينية الذكية في الإستمرار في حجب الدعم العسكري الجاد لموسكو ، والسعي بدلاً من ذلك إلى لعب دور بناء في إتفاق ما بعد الحرب حيث ستعمل بكين كضامن عسكري رئيسي لوحدة أراضي روسيا المستقبلية والتي من شأنها أن تمنح لبوتين طريقة لحفظ ماء الوجه لإنهاء حملته الأوكرانية الكارثية .

وتحاول بكين من خلال ما يسمى «دبلوماسية السلام - Peace Diplomacy» وتكرار موقفها الحيادي في الحرب، تهدئة وتبديد المخاوف الغربية ودحض الإتهامات الأمريكية بشأن تفكيرها بتقديم مساعدات عسكرية قاتلة لموسكو كما تدعى واشنطن . فضلاً عن سعيها لتحسين سمعتها وصورتها الدولية من خلال القيام بدور الوسيط ، خاصة بعد خسارة الرهان على حسم موسكو المعركة مبكرًا . ومن خلال تحويل السردية الصينية من داعم للحرب إلى وسيط سلام ، تحقق بكين إنتصارًا في التأثير سواء تم تنفيذ إقتراح الهدنة الخاص بها أم لا.

من ناحية أخرى ، يبدو أن الصين قد أدركت أيضا أن لديها الكثير لتخسره من إنحيازها العلني إلى موسكو أكثر مما ستكسبه، وأن علاقاتها الإقتصادية مع أمريكا وأوروبا وحلفائهما في آسيا أكبر وأهم من العلاقات مع روسيا، إذ تقوم بكين بأكثر من 1.5 تريليون في التجارة السنوية مع الولايات المتحدة و 100 مليار فقط مع روسيا . وعليه وضعت بكين تلك الإعتبارات في مواقفها وتحركاتها في هذا المسار، وبدا هناك تراجعًا واضحًا في الخطاب الصيني الداعم لروسيا خلال الآونة الأخير، وهو ما يعكس رغبة ما في التزحزح نسبيًا عن التخندق الروسي الذي وضع العملاق الآسيوي في مرمى الإنتقادات الدولية. كما أن الصين أيضا ليست على إستعداد أن تقع تحت طائلة العقوبات الغربية بما في ذلك الضغوط من أجل مزيد من الفصل الإقتصادي على نطاق واسع وخاصة فيما يتعلق بالضوابط المفروضة على التكنولوجيا وتقنيات الرقائق، والتي تؤثر بشكل مباشر على إقتصاد الصين ومكانتها الدولية. وبعبارة أخرى، فإن المواد الخام الرخيصة من روسيا وفتح السوق الروسية أمام الصادرات الصينية لا يعوضان المخاطر التي يشكلها تقييد وصول الصين إلى الأسواق والتقنيات الغربية ، وعليه تريد بكين الدفع بإتجاه حل في أسرع وقت ممكن .

قد يكون دافع آخر لبكين هو محاولة دق إسفين بين كييف وحلفائها الغربيين من خلال بث الفرقة وإحداث حالة من الخلاف السياسي حول المبادرة التي وصفتها المجلة التايم الأمريكية بأنها "تمويه محتمل" تخفي وراءه بكين دعمها لموسكو . تسعى الصين أيضا لتأكيد الحضور والإبقاء على صلة بما يجري في الأراضي الأوكرانية ومحاولة لفت الأضواء لدورها الإقليمي والدولي على المستوى السياسي وليس الإقتصادي فقط ، إذ يوفر خطاب الصينى للسلام مساحة لبكين لتقديم نفسها على أنها «صاحبة مصلحة مسؤولة»، في حين تكثف واشنطن مد كييف بالأسلحة .

وهناك دوافع أخرى لرغبة بكين للدفع بإتجاه السلام ، إذ تسعى إلى التقرب من الغرب في محاولة لإعادة تحفيز إقتصادها خاصة بعد إنهاء سياسة «صفر كوفيد» وإيجاد أرضية مشتركة مع بعض أقرب حلفاء واشنطن بالمنطقة ، وتأمين القيام بدور بناء في إعادة الإعمار في منطقة الصراع في مرحلة ما بعد النزاع . ورغم أنها مستفيدة من إبقاء روسيا في خندق العزلة والعقوبات وكانت من أوائل الدول التي حققت مكاسب إقتصادية كبيرة من وراء تلك الحرب عبر الحصول على الطاقة الروسية بأقل الأسعار، فهي في حاجة ماسة للإستقرار لتسويق منتجاتها،

ستارت»، وهي آخر إتفاقية متبقية مع الولايات المتحدة للسيطرة على الأسلحة النووية، في تصعيد حاد للتوترات مع واشنطن، منذ حرب أوكرانيا.

## دلالات و رسائل

تم الإعلان رسميًا عن هذا المقترح بعدما صرح كبير الدبلوماسيين الصينيين ، وانغ يي ، في مؤتمر ميونيخ الأمني الأخير الذي عقد في الفترة من 17 - 19 من فبراير الحالي ، أن بلاده مستعدة لتقديم إقتراحها للسلام بشأن أوكرانيا، في إعلان هو الأول من نوعه من قبل الصين منذ إشتعال الأزمة الروسية الأوكرانية . جاء الإعلان أيضا بعد عدة جولات مكوكية قام بها وانغ لكلاً من ألمانيا وفرنسا وإيطاليا والمجر وروسيا ، ولقاء جمعه ونظيره الأمريكي أنتوني بلينكن في ميونيخ ، مما يعكس حرص الصين على التشاور والتنسيق مع جميع الأطراف الرئيسية الفاعلة ذات الصلة بالأزمة.

وقد تزامن الإعلان عن هذا المقترح مع حلول الذكرى السنوية الأولى للحرب الأوكرانية ، والتي كانت لها تداعيات كارثية على العالم ، مما يعكس رغبة الصين في أن تضغط من أجل بالقيام بدور أكثر نشاطاً في محاولة إنهاء الصراع كونها قوة كبرى مسؤولة . وفي إشارة إلى موقف الصين الداعم لضرورة إنهاء هذه الحرب صرح وانغ يي في حديثه إلى القادة الأوروبيين في مؤتمر ميونخ للأمن قائلاً: « هذه الحرب يجب ألا تستمر... إن الصراع والحرب لن يفيدا أحد...وحدة أراضي وسيادة جميع الدول سيتم إحترامها في إقتراح الصين.. بكين ستواصل العمل من أجل السلام والسعي لتحقيق الأمن المشترك ”..

خاصة أن موسكو سوق رائجة للبضاعة الصينية، وعليه فهي بحاجة إلى مناخ مستقر لتعزيز الحضور هناك، الأمر كذلك في السوق الأوروبي والشرق أوسطي الذي يخشى من تداعيات إتهام بكين بدعم موسكو في تلك الحرب على مصالح الصين في تلك الأسواق. كما أن الإبقاء على الأجواء الملتهبة في تلك المنطقة قد يعرقل تنفيذ المشروع الصيني العملاق (حزام واحد، طريق واحد) في المناطق ذات الصلة ومنها أوكرانيا . فضلا عن تزايد التداعيات السلبية للحرب فيما يتعلق بأمن الغذاء والطاقة ، ودورها الرئيسي بفك إرتباط المصالح بين بكين والعديد من دول أوروبا الشرقية والوسطى ومنها جمهورية التشيك على سبيل المثال التي توترت العلاقات بينها وبين الصين مثل العديد من البلدان الأخرى في وسط وشرق أوروبا ، جزئيًا بسبب الحرب في أوكرانيا.

تقلق الصين أيضا من تعرض أمنها القومي للتهديد جراء الفراغ السياسي المحتمل على طول الحدود الشمالية إذ كلما إستمر القتال لفترة أطول ، زاد إحتمال أن تعجز روسيا عن الإحتفاظ بالأراضي التي إحتلتها، مما ينذر بإضمحلال مجال نفوذها في آسيا الوسطى . كما أن خسارة روسيا للحرب تعني إنتصار مؤزر للولايات المتحدة قد يعزز نفوذها في شرق أوروبا، وهو الموقف ذاته إزاء حلف الناتو الذي من المتوقع أن يعزز من حضوره في خاصرة آسيا الغربية حال إنتصار القوات الأوكرانية في تلك الحرب ، مما سيخلق بيئة جيوسراتيجية جديدة بالكامل من شأنها أن تؤثر سلبًا على المنافسة الإستراتيجية للصين مع الولايات المتحدة .

تريد الصين أيضا التودد إلى دول «الجنوب العالمي» ، التي لا يشارك الكثير منها وجهة النظر الغربية بشأن الحرب، وتخشى الصين أن تُفسد البيئة الدولية بسبب أهدافها العالمية وترى الجنوب العالمي شريكًا مفيدًا». وقد عبرت الصين بوضوح عن مخاوف أوسع تشاركها العديد من الدول في الجنوب العالمي بشأن الإستقرار العالمي في جميع أنحاء ورقة الموقف تتعلق بتعطيل الإنتعاش الإقتصادي العالمي ، وأزمة الغذاء والطاقة المستمرة وضمان إستقرار سلاسل الصناعة والإمداد، وضمان تصدير الحبوب وخطر التصعيد النووي خاصة بعدما أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، تعليق موسكو مشاركتها في معاهدة «نيو



والمخفض بشأن الخسائر التي ألحقها الصراع ببلدانهم وبالإقتصاد العالمي ، مما يعطى قوة دفع بالنسبة لبكين لتقديم نفسها كواحدة من القوى الكبرى القليلة غير المنحازة فى الصراع ، وبالتالي فهى الأفضل للقيام بهذا الدور باعتبارها قوة كبرى مسؤولة ، وتمتلك مقومات وقدرة على التأثير أكثر من غيرها فى هذا الشأن .

### أهم بنود المقترح الصينى

أصدرت الصين خطة سلام لأوكرانيا تنص على 12 بنداً فى خطوة يمكن أن توسع بشكل كبير دور بكين فى الصراع. وتدعو الخطة ، التى أشار إليها المسؤولون الصينيون على أنها «ورقة موقف» ، إلى وقف إطلاق النار وإستئناف محادثات السلام . كما تتضمن أحكاماً تدعو الدول إلى إحترام سيادة الدول الأخرى ووقف العقوبات الأحادية الجانب ، ومنع إستخدام الأسلحة النووية ، والحفاظ على سلامة المحطات النووية ، وإنشاء ممرات إنسانية ، وحماية المدنيين والأسرى . مع الإشارة إلى أن «المصالح والمخاوف الأمنية المشروعة لجميع البلدان يجب أن تؤخذ على محمل الجد ومعالجتها فضلاً عن إستعداد الصين للمساعدة والقيام بدور بناء فى إعادة الإعمار فى منطقة الصراع فى مرحلة ما بعد النزاع. ولم يغفل المقترح البعد الإقتصادي فى الأزيمة ، مؤكداً على ضرورة أن يكون الإقتصاد العالمى بعيداً عن التداعيات الواسعة للحرب، داعياً إلى دعم مبادرة حبوب البحر الأسود التى تسمح بالشحن المستمر للسلع الحيوية اللازمة، لتخفيف أزمة الغذاء العالمية المستمرة، كما شددت بكين على ضرورة «الحفاظ على إستقرار الصناعة وسلاسل التوريد»، وحثت جميع الأطراف على معارضة تسييس الإقتصاد العالمى .

توقيت المقترح له بعد رمزى أيضا إذ يأتى فى أعقاب مزاعم أمريكية بأن الصين تدرس إرسال أسلحة ومساعدات عسكرية قاتلة إلى روسيا ، محذرة من عواقب وخيمة إذا فعلت ذلك ، وهو إدعاء وصفه المتحدث بإسم وزارة الخارجية الصينية وانغ وين بين بأنه «لا شيء أكثر من الإفتراء والتشويه ولا يوجد أدلة على ذلك » . كما يأتى المقترح فى وقت تشهد فيه علاقاتها مع واشنطن توترات عدة على خلفية إسقاط المنطاد الصينى فوق الأراضى الأمريكية، وقضية تايوان ، والنزاعات حول التجارة والتكنولوجيا ، وحقوق الإنسان ، وبحر الصين الجنوبى . ومن ثمّ تحاول الصين من خلال ما يسمى «دبلوماسية السلام» دعم الرسالة القائلة بأن الولايات المتحدة هى المتهمه فى الحرب عبر تأجيج الصراع وإمداد أوكرانيا بالسلح ، وأن الصين هى فى الواقع قوة من أجل السلام ، وأن الولايات المتحدة - وليست روسيا - سبب إنعدام الأمن العالمى ، بما فى ذلك أوكرانيا، وأن الحرب لا يمكن الفوز فيها، وأن أوروبا ستتحول لضحية للإستراتيجية الأمنية الأمريكية. وبالتالي ، إذا ضاعت الفرصة لتجميد الأمور الآن، فإن دعم الصين المحتمل لروسيا سيجعل الحرب أكثر تكلفة فى المستقبل، مع عواقب وخيمة محتملة على أوكرانيا ومن أجل الإستقرار الإقليمى.

ويأتى الإعلان عن هذا المقترح أيضا بعد إختتام المحادثات الروسية الصينية التى جرت فى 22 من الشهر الحالى فى موسكو، التى أكدت على متانة وقوة العلاقات بين البلدين ، وعلى دعمهما المتبادل القوى فى حماية مصالحهما الأساسية ، وإستعداد بكين للعب دور «محايد وبئاء» بين روسيا وأوكرانيا ، فى محاولة منها لدعم وطمأنة شريكها الروسى بأنها لن تتخلى عنه وأنها مستمرة فى الوقوف بجانبه حتى فى الوقت الذى تعلن فيه عن «قلقها العميق» بشأن تصعيد وتفاقم الصراع وخروجه عن السيطرة ، لاسيما بعد زيارة الرئيس بايدن المفاجئة إلى كييف ،و التى كانت إشارة دعم واضحة جديدة إلى الدفاع عن أوكرانيا فى وجه روسيا وتقديم الدعم العسكرى لها «بقدر ما يتطلب الأمر».

ويعكس المقترح أيضا إهتمام بكين بموازنة الضغوط الخارجية عليها ، لاسيما الضغوط الغربية بشأن إقناعها للتخلى عن موقفها الحيادى ، فبعد يوم من إمتناعها عن التصويت على قرار للأمم المتحدة يدعو إلى إنهاء الحرب ويطالب الإتحاد الروسى على الفور ، وبشكل كامل وغير مشروط ، بسحب جميع قواته العسكرية من أراضى أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دولياً ، تقترح الصين حلاً للسلام يشدد على ضرورة إحترام وحدة أراضى وسيادة جميع الدول بما فى ذلك أوكرانيا ويطالب بوقف إطلاق النار ، لكنه فى نفس الوقت يرفض العودة المشروطة للتفاوض ويجدد المطالبة بأخذ الضمانات الأمنية المشروعة لروسيا على محمل الجد ، مما يعكس رغبة الصين فى الإحتفاظ بموقفها المتوازن تجاه الأزيمة إستناداً لمصالحها الوطنية دون أى إملاءات خارجية عليها من أى طرف.

جاءت الخطوة الصينية كذلك بعد فترة وجيزة من تكثيف الرئيس البرازيلى لويز إيناسيو لولا دا سيلفا حملته للتوسط لإنهاء الحرب ومن قبله الرئيس التركى وغيرهم ، مما يشير إلى بعض الإحباط الذى شعرت به العديد من الدول ذات الدخل المتوسط



أوكرانيا، وهذا ليس أمراً سيئاً ، وكلما زاد عدد الدول، لاسيما مجتمعات تلك الدول الكبيرة منها وذات النفوذ، التي تفكر في كيفية إنهاء الحرب في أوكرانيا مع إحترام سيادتنا بسلام عادل، إقترب أكثر حدوث ذلك». واستطرد حديثه قائلاً «أعتقد أن من الصواب إعتقاداً أنه إذا كانت هناك أفكار تتوافق بطريقة أو بأخرى مع إحترام القانون الدولي وسلامة الأراضى.. فلنعمل مع الصين في هذه النقطة»، ومضى قائلاً: «ولم لا؟»، لكنه فى الوقت ذاته حث الصين على وقف الدعم العسكرى المقدم لروسيا.

وبدورها رحبت روسيا بقيام الصين بدور أكثر نشاطاً في جهود تسوية الصراع في أوكرانيا وإنها تقدر « نهج الصين المتوازن » . وبحسب ما جاء في بيان الوزارة الرسمي: «نشاط بكين طرحها للتسوية، وملتمزون بإحترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والإنساني والأمن الشامل، بما لا يعزز أمن دولة على حساب دولة أخرى، أو فريق من الدول على حساب آخر». وأضاف «نرى

القصوى من قبل الغرب والتهديد بإستخدام النووى من قبل موسكو لا يمكن أن تحل المشكلة، بل تخلق مشكلات جديدة. والركيزة السادسة أنه لا يمكن مقارنة الأوضاع في أوكرانيا وتايوان لأن أوكرانيا دولة ذات سيادة تعرضت للهجوم من قبل دولة أخرى ، بينما تايوان جزء من الصين ومعتترف بها على هذا النحو من قبل العالم.

### ردود فعل متباينة

ما بين مرحب ومشكك ومتربح ، أثّرت ردود فعل متباينة حول مقترح السلام الصينى ، حيث تعاملت أوكرانيا معه بترحيب حذر ، ووصفته بأنه «علامة جيدة» على دور الصين فى الصراع. وفى الوقت الذى صرح فيه الرئيس الأوكرانى بأن بلاده لديها خطة سلام خاصة بها ، إلا أنه أبدى إستعدادة للعمل مع بكين، معلنا نيته فى لقاء نظيره الصينى شي جين بنغ. كما اعتبر أنه من المشجع أن الصين تفكر فى التوسط فى السلام قائلاً « الصين بدأت بالحديث عن

وبالتالى تكرر ورقة الموقف الصينى بشأن الأزمة الأوكرانية ، التى تحدد الخطوط العريضة للمبادئ العامة دون إقتراح سلام محدد أو وضع آلية أو جدول زمنى للتنفيذ ، ما تعتبره بكين موقفاً متوازناً تجاه الأزمة الأوكرانية من خلال العديد من النقاط التى أثارها فى الأشهر الأخيرة ، بما فى ذلك مبادرة الأمن العالمى التى تم الكشف عنها حديثاً. وبشكل عام ، تتلخص مقاربة الصين هنا أنه لا يجوز لدولة أن تحتل أراضى دولة أخرى . الركيزة الثانية أن روسيا لا تتحمل وحدها مسؤولية الحرب، بل الغرب، ولا سيما الولايات المتحدة، يتحمل مسؤولية كبيرة لأنه تجاهل بإستمرار المخاوف الأمنية المشروعة لروسيا . والركيزة الثالثة للموقف الصينى أنه لا بدّ من صوغ مفهوم أمنى مشترك فى المنطقة والعالم يأخذ فى الإعتبار مصالح جميع الأطراف ولا يهيمن عليه الغرب . و الركيزة الرابعة إستئناف التفاوض غير المشروط هو السبيل الوحيد لحل الأزمة . والركيزة الخامسة هى أن العقوبات الأحادية وسياسة الضغط

«وقف العدوان» و«بناء السلام». والأبرز أن الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي يعتزم عقد إجتماع مع نظيره الصيني شي جين بينغ كما أشرنا ، مؤكداً أن ذلك سيكون مهماً للأمن العالمي.

## مسارات محتملة

من المتوقع أن يتخذ الموقف الصيني من الأزمة الأوكرانية بعد خطة السلام المقترحة المسارات المحتملة الآتية :

1. المحافظة على نهج براغماتي تجاه الأزمة ؛ فغالباً ما تتبنى الصين نهجاً براغماتياً تجاه الأزمات الأمنية والسياسية في الخارج بشكل يحافظ على مصالحها مع جميع الأطراف ، ولذلك ستعمل بكين على المحافظة على تحقيق التوازن (بالرغم من أنه ليس سهلاً) بين حماية مصالحها الاقتصادية وعلاقاتها التجارية مع الغرب ، وفي الوقت نفسه تُحافظ على دعمها الخطابى والسياسى لموسكو في المحافل الدولية، والإستفادة كلما توترت العلاقات الروسية الغربية ، لاسيما مع إستمرار فرض المزيد من العقوبات الغربية على روسيا . ومما يدعم هذا السيناريو هو تحركات بكين الخارجية المتوازنة قبل الإعلان عن المقترح التى شملت دولا أوروبية بجانب روسيا ، والتي تحاول إظهار الحياد المتوازن والحذر في الصراع، و تؤكد أنها تريد الإحتفاظ بعلاقاتها بالجميع كلما أمكن ذلك وأن علاقاتها بأحد الأطراف لن يكون على حساب الطرف الأخر .

إلى جانب الصين أن أي قيود تُفرض خارج نطاق مجلس الأمن الدولي غير شرعية، وأداة في المنافسة غير المتكافئة والحرب الإقتصادية»، وأكدت وزارة الخارجية أن «موسكو منفتحة على تحقيق أهداف العملية العسكرية بالوسائل السياسية والدبلوماسية».

في المقابل ، قُوبل المقترح الصينى برد فعل فاتر من حلفاء كيبف الغربيين إذ شككت أوروبا على لسان الأمين العام لحلف شمال الأطلسي ينس ستولتنبرغ في جديّة بكين في هذا المسار، لافتاً إلى «الصين لا تتمتع بكثير من المصداقية، لأنها لم تكن قادرة على إيدانة الغزو غير المشروع لأوكرانيا». وقبلها إعتبر رئيس الدبلوماسية الأوروبية، جوزيب بوريل، الوثيقة الصينية بأنها «لا تمثل مخططا للسلام»، ولكن مجرد «موقف جدت من خلاله الصين مواقفها المعبّر عنها منذ البداية» دون أن يشير إلى رفض المقترح الصينى. أما رئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون دير لاين، وصفت موقف الصين بأنه «إنتقائي» ومضلل لأنه طمس دور المعتدي والضحية معتبرة ما عرضته بكين مجرد مبادئ وليست خطة سلام ، وأضافت «سننظر في المبادئ بالطبع، لكننا سننظر إليها في ضوء إنجياز الصين إلى أحد الطرفين».

فيما عبر الرئيس الألماني فرانك فالتر شتاينماير، عن ترحيبه بأي مقترح من شأنه إنهاء الحرب، لكنه في المقابل أعرب عن «تشكيكه» في إمكانية أن تلعب الصين «دورًا بناءً» في هذا الملف . كما سارع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى الترحيب بالالتزام الصين للعمل من أجل إنهاء الحرب معتبراً أنه في حد ذاته أمر جيد. وبالتالي، وجدت مبادرة الصين ترحيباً أوروبياً بصورة أو أخرى، وإن كانت المنسقة العامة للإتحاد الأوروبى طالبت بمزيد من الأدلة على أن الصين لا تعمل مع روسيا، غير أنه في الوقت عينه أشارت إلى أن أوروبا مطمئنة نسبياً للصين، شريطة ألا تلعب دورا داعما لروسيا.

أما الموقف الأمريكى كان لا بد له أن يأتي مشككاً ومحذراً من نيات الصين، الأمر الذي تمثل في تصريحات الرئيس الأمريكى جو بايدن بأن تنفيذها لن يفيد سوى روسيا قائلاً إنه « إذا كان بوتين «يصفق له [إقتراح بكين] ، كيف يمكن أن يكون مفيداً؟». كما رفض بشكل قاطع فكرة تفاوض الصين على «السلام» في الحرب، ووصفها بأنها «غير عقلانية» . ونقلت وسائل إعلام أمريكية أيضا عن وزير الخارجية الأمريكى أنتوني بلينكن، قوله إن بلاده تدرس إقتراح السلام الصينى بشأن حرب روسيا في أوكرانيا، وإذا كانوا جادين بشأن النقطة الأولى، وهي السيادة، فإن هذه الحرب يمكن أن تنتهي غداً ، لكن الصين تحاول الجمع بين الشيء ونقيضه، فمن ناحية تحاول تقديم نفسها علناً على أنها محايدة وتسعى إلى السلام، بينما تدافع في نفس الوقت عن رواية روسيا الزائفة عن الحرب .

ولئن قوبلت المبادرة الصينية بالترحيب «البارد» في الغرب، خصوصاً الولايات المتحدة ، فإن خطوة بكين وجدت في الواقع صدى كبيراً ، وستكون الصين مقصد لرؤساء دول يؤدون أدواراً فاعلة فى الأزمة فالرئيس البيلاروسى ألكسندر لوكاشنكو، الحليف الوثيق لبوتين، يزور بكين بدءاً من 28 فبراير الجارى. والرئيس الفرنسى إيمانويل ماكرون المرخّب بالمبادرة الصينية مع ربطها بضرورة الإنسحاب الكامل للقوات الروسية من أوكرانيا، أعلن أنه سيزور الصين مطلع أبريل داعياً بكين إلى «مساعدتنا في الضغط على روسيا» بهدف

مفاوضات غير مشروطة . وبالرغم من أن الصين قد اعترفت أيضًا بأنه لم يتم بعد تهيئة «شروط ومنصات لإستئناف المفاوضات لكن «لعب دور بناء في هذا الصدد» يمكن أن يخلق فرصة لها في المستقبل إذا قررت استخدام نفوذها المتزايد على روسيا ودفع بوتين إلى مفاوضات هادفة، فالصين هي الدولة الوحيدة في العالم التي تتمتع بنفوذ دبلوماسي وإستراتيجي جاد على الكرملين ، وهي القادرة أيضًا على تقديم الضمانات الأمنية الحقيقية لبوتين التي يطلبها كجزء من أي إتفاق بعد الحرب.

ومن المعلوم أن الصين هي أكبر داعم لروسيا في الحرب، وأن موسكو دونها لا يمكنها الإستمرار، كما أنها ستكون في عزلة عن العالم الخارجي، فمع إنخفاض تجارة روسيا مع الدول الغربية في عام 2022 ، أصبحت الصين شريان الحياة الإقتصادى بالنسبة لموسكو التي صدرت ضعف كمية غاز المسال إليها في عام 2022 عما كانت عليه في العام السابق ، كما إنتعشت صادرات الطاقة الروسية إلى الصين بـ 60 مليار دولار في 9 أشهر بما يقارب ضعف قيمتها عن المدة ذاتها من عام 2021 . كما سجلت تجارة الصين مع روسيا مستوى قياسيًا مرتفعًا بلغ 190 مليار دولار في عام 2022 - بزيادة قدرها 30% على أساس سنوي في حين بلغت الواردات الروسية من الصين بنسبة 13% إلى 76 مليار دولار وزادت صادراتها إلى الصين بنسبة 43% لتصل إلى 114 مليار دولار، وقد تعهدا ببلوغ حجم تجارتهما 250 مليار دولار سنويًا بحلول 2025. ومن ثم فإن بكين هي الوحيدة القادرة على الضغط على موسكو لإثنائها عن صلفها إزاء الحرب وقبولها الجلوس على مائدة المفاوضات بأجديات مغايرة تمامًا للتشدد الروسي السابق.

ولكن يتحدى هذا السيناريو موقف بكين الداعم لموسكو خطابياً وسياسياً ، وعدم إدانتها للغزو الروسي لأوكرانيا ، وتكثيف علاقاتها العسكرية والإقتصادية خلال سنة الحرب الأولى متحدية بذلك التحذيرات والعقوبات الغربية ، و تأكيد الصين على علاقتها «القوية الصخرية» مع روسيا، مما يقوض موقفها الحيادي ويجعل من وساطتها أمراً غير مقبول ومشكوكاً فيه من جانب الغرب . هذا إلى جانب حقيقة مفادها أن الرئيس شي لم يتحدث بعد مع الرئيس الأوكراني منذ بداية الغزو ولم يلتق أو يتصل به ولو مرة واحدة على الرغم من الإتصال المنتظم مع بوتين ، مما أضر بمصداقية الصين كوسيط وزاد من الشكوك حول ورقة الموقف الصيني بشأن السلام في أوكرانيا . وبالتالي فإن مساعي بكين نحو التوازن بين علاقتها مع موسكو ومع المعسكر الغربي، ومسك العصا من المنتصف، وعدم إتخاذ موقف سياسى واضح يدين الحرب ويؤكد حق أوكرانيا في كامل أراضيها، ربما يفرغ المبادرة من مضمونها، وهنا ستفقد الصين الحيادية كشرط أساسى لنجاح أي وساطة في مثل تلك النزاعات العالمية.

من ناحية أخرى ، فإن الخبرة غير الكافية للصين ربما تعيقها عن القيام بهذا الدور، باعتبار أن الوساطة أحد مستجدات الدور الخارجي للصين الذي كانت تتمحور سياستها الخارجية في الأساس على المصالح الإقتصادية، مسخرّة لذلك قوته بنوعيتها، الناعمة

على صعيد آخر ، لا يوجد دليل على أنه سيكون هناك تحول في سياسة الصين تجاه روسيا فكلتا الدولتين متحدتان في الإرادة لإخترق الهيمنة الأمريكية ، كما تعتمد روسيا بشكل متزايد على الإقتصاد الصيني ، وتحصل بكين على نفط رخيص وطاقات مقاتلة حديثة ودعم سياسي من موسكو في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة خاصة في قضية تايوان وبالتالي فهد تستفيد من علاقاتها بموسكو- الشريك الأضعف في العلاقة- في كل الأحوال . وقد تأكد هذا النهج في عدة أمور بدءاً من الإعلان عن «شراكة لا حدود لها» قبل إنطلاق الحرب مباشرة ، والإمتناع الصيني عن أى قرارات تدين الغزو الرئيسي لأوكرانيا كان آخرها الإمتناع عن التصويت على قرار يخص هذا الشأن قبل يوم من الذكرى السنوية للحرب ، فضلا عن التأكيد المستمر على ضرورة أخذ المخاوف الأمنية المشروعة لروسيا في الإعتبار ، وصولاً للتأكيد المستمر على قوة ومتانة وصلابة العلاقات الثنائية خلال المناسبات واللقاءات المختلفة ، مما يشير إلى أن موسكو ستستمر في التمتع بالدعم من أعلى المستويات الصينية.

2. تفعيل الوساطة الدبلوماسية ، إذ أبدت الصين إهتماماً بجهود أكبر لتسوية الصراع وتحقيق الأمن المشترك . وبقدر ما تقدم الصين أي مقترحات ملموسة في خطتها ، فإنها تركز على تحقيق وقف إطلاق النار وإستئناف محادثات السلام في نهاية المطاف بهدف التفاوض على تسوية سياسية تطرحها، وهذه دعوة ضمنية إلى

نفس الوقت يدرك الجميع أن الصين هي الأجدر على القيام بدور وسيط السلام - إذا توافرت لها الإرادة السياسية لذلك - وذلك لحزمة من المحفزات التي تجعلها الأكثر فاعلية في هذا المسار.

على صعيد آخر ، إن موقف الصين من الحرب الروسية الأوكرانية لا علاقة له بأوكرانيا ، فأوكرانيا قضية ثانوية بالنسبة لها ، بل يجب أن يُنظر إليه من خلال عدسة المنافسة الجيوستراتيجية للصين مع الولايات المتحدة. ولطالما نظرت الصين إلى روسيا باعتبارها لاعباً متوسط القوة وشريكاً موقفياً في ظل هذه المنافسة ، وهو شريك يمكن للصين الإعتماد عليه في بعض مسائل الأمن الإقليمي ، مثل النزاعات في أفغانستان أو سوريا أو أمن الحدود في آسيا الوسطى ، لذا ترى بكين أن إضعاف روسيا سيفقد حليفاً قوياً في مجرى الصراع المحتدم على النظام الدولي، وبالتالي فهي مستهدفة أيضاً بالدرجة الأولى في هذا الصراع، وسيأتي الدور عليها بعد روسيا، والتفريط بهذا التحالف يعني هزيمة البلدين وإعلان تفرد الولايات المتحدة بقمة النظام الدولي من جديد. وبالتالي من غير المرجح أن تتضمن الصين إلى أي عقوبات على روسيا، ليس لأن بكين تدعم غزو موسكو العسكري لأوكرانيا، بل لأن إضمامها يعني الخضوع لإرادة الولايات المتحدة، وهو أمر غير مقبول للحكومة الصينية.

وفي وقت تبدو فيه الأخيرة مستعدة للعب دور في التوسط لوقف إطلاق النار في أوكرانيا، بيد أنها ترغب في القيام بذلك على قدم المساواة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وربما فقط بعد توصل بكين إلى إتفاق مع واشنطن وبروكسل.

والخشنة. وخلال العقود الأخيرة حاولت بكين الإشتباك مع بعض الملفات عبر أدواتها الدبلوماسية لكنها لم تحقق النتيجة المرجوة، ودومًا ما كانت تقابل تلك المحاولات الدبلوماسية بالتشكيك من البعض ، ممن يرون أن الحفاظ على المصالح الإقتصادية هي الهدف الأساسي لأي تحرك سياسي صيني ، وهو ما يجهض كل الجهود المبذولة في هذا الإطار، فالصين لها مصالح إقتصادية جمّة تسعى للحفاظ عليها عبر المسار السياسي أحيانًا.

3. الإنخراط العسكري المباشر ، لاسيما إذا تدهورت الأوضاع الأمنية بشكل تجد فيه الصين أن مصالحها باتت في خطر خاصة بعد تنامي المساعدات العسكرية الغربية لأوكرانيا وتعليق موسكو مشاركتها في معاهدة "نيو ستارت"، وتزايد الإستعدادات العسكرية الأمريكية المكثفة تحسباً لتدهور الأوضاع في المنطقة . ومما يدعم احتمال حصول سيناريو كهذا تواتر تقارير دولية تشير إلى أن الصين إنخرطت عسكرياً بالفعل في الصراع الأوكراني ، ولكن بشكل غير مباشر عبر تقديم صواريخ وطائرات من دون طيار لدعم موسكو إذ تقوم بعض الشركات الصينية بتزويدها بهذه الطائرات ، مستغلة المساحة الرمادية بين الأغراض العسكرية والمدنية.. ويرى البعض أنه بالرغم من أنها لم تزود روسيا بشكل علني بالأسلحة ، لكنها ربما تتبعها سرًا منتجات عالية التقنية يمكن إستخدامها لأغراض عسكرية. وهناك دليل على أن الصين هي أكبر مصدر لأشباه الموصلات - غالبًا من خلال شركات وهمية في هونغ كونغ والإمارات العربية المتحدة - إلى روسيا.

بيد أن خيار الإنخراط العسكري المباشر يمكن أن يغير قواعد اللعبة ويقلب التوازنات الإستراتيجية على أرض المعركة بطبيعة الحال ، فلا يبدو أنه مطروحاً بالنسبة للحكومة الصينية لعدة أسباب ، من أهمها أنه لن يكون في صالح الصين، وسيعزز من خيار الحل العسكري لدى واشنطن ، ويدفع إلى مزيد من عدم الإستقرار الإقليمي وتهديد المصالح الصينية ، وبالتالي سيكون له عواقب جيوسياسية بعيدة المدى وخيمة بالنسبة لبكين. ناهيك عن أن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، والذي تتبناه الصين كنهج مختلف عن الدول الغربية، لا يعزز هذا الطرح. ومن الطبيعي أن تتجنّب بكين التصعيد العسكري أو الدخول في مواجهة عسكرية مع واشنطن في المنطقة في توقيت تتنامى فيه التوترات الأمريكية-الصينية في مضيق تايوان والإندونيسيا وفي بحر الصين الجنوبي وكلها مناطق ذات أولوية حيوية بالنسبة للصين أكثر من الصراع الدائر في أوكرانيا .

## خلاصة و إستنتاجات

تضع تفاصيل الخطة السابقة الصين داخل الساحة المباشرة لما سوف يحدث في هذا العام في أوكرانيا ، وهو دور مطلوب سواء من روسيا لإخراجها من مشكلات كثيرة في هذه الحرب أو من الولايات المتحدة التي تريد ألا تؤدي الحرب إلى نوع من إنهيار للإقتصاد العالمي خاصة أنه هناك كثير من القلق داخل أوروبا والولايات المتحدة . في



ويبقى السؤال مطروحاً حول فرص نجاح المبادرة الصينية، خاصة وأن الغرب لا يزال يشكك بالنوايا الصينية وبتنهمها بدعم روسيا، ويمكن الإجابة على ذلك بأن الصين ستواصل لعب دورها بطريقتها الخاصة وفقاً لمصالحها وحساباتها الخاصة دون أية إملات من أحد، وستكون ترجمة بنود الوثيقة والتغيرات المحتملة في موقف بكين من تحفظات الدول المترقبة وإعادة النظر في توجهاتها إزاء طرفي الأزمة، والخطوات المتخذة في هذا الشأن، معايير الإختبار الحقيقية التي يمكن من خلالها تقييم الوثيقة وإحتمالية تطبيقها، وسيعتمد ما إذا كانت الصين ستفعل ذلك ومتى وكيف ستفعل ذلك ومدى الضغط الذي تستعد لممارسته لإنجاز ذلك على الدور الذي تراه بكين لنفسها في مستقبل الأمن الأوروبي. أما دون ذلك فليس إلا محاولة لتحسين سمعتها الدولية التي تضررت كثيراً جراء علاقاتها الوثيقة بروسيا.

وهذا ما يجعل الصين تبدو متناقضة بشأن دعمها لأي من الطرفين في الحرب الروسية الأوكرانية، إذ أن حساباتها الجيوسياسية تؤدي إلى تقييم دقيق للردود والحد الأدنى من المشاركة، الأمر الذي يجعل حسابات الربح والخسارة غير واضحة تماماً.

ورغم موقف الصين الداعم لموسكو لكن من غير المُرجح أن تُقدم الصين أيضاً على سياسات تصعيدية من شأنها تعقيد الأمور والإضرار بمصالحها مع الغرب بشكل عام. وحتى مع تزايد الإنتقادات الصينية للضغوط الأمريكية والغربية تجاه موسكو، بما في ذلك اللجوء إلى العقوبات الإقتصادية والتلويح بالتحركات العسكرية، فإن خيار الإنخراط العسكري للصين يظل مُستبعداً. لذلك، يتوقع أن تعمل الصين على التوصل إلى تفاهات مع واشنطن- إن أراد الطرفان ذلك - بشأن الأزمة الأوكرانية، لأن القوتين حريصتان على تحقيق الإستقرار في المنطقة بشكل لا يضر بمصالحهما. ومن ثمّ يُتوقع أن تعمل بكين على دعم الجهود الدبلوماسية المبذولة لدفع الأطراف المتصارعة إلى طاولة التفاوض، وهو ما يعني أن الصين سوف تحافظ على نهج يجمع بين البراغماتية في التعامل مع الأزمة الأوكرانية مع دعم الجهود المبذولة للتوصل إلى حلٍ سياسي.

أخيراً، قد لا يقدم المقترح الصيني للسلام مساراً واضحاً للخروج من الأزمة، ولا يطرح آلية أو جدول زمني معين للتنفيذ، ولا يقدم عرضاً واضحاً لموسكو إن إمتثلت لذلك، لكنه بيان مهم لرؤية للأمن العالمي الأوروبي والآسيوي قادمة من قوة كبرى «الصين» ، سيكون من الخطأ إستبعادها لمجرد أنها ليست مشتركة مع الغرب، كما أنه يخلق فرصة أخرى للصين للتأكيد على إلتزامها بلعب دور في إعادة تشكيل الإستقرار والأمن في أوروبا على المدى الطويل.